تعثر عملية التنمية في الدول العربية العراق انموذجاً

أ.م.د. نغـــــم نذير شكر*
باحثة من العراق

*رئاسة جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Naghamnather31@gmail.com

ملخص :

إنّ الحديث عن التنمية العربية هو رصد علمي لحادثة واقعة ، سواء كان الحصاد العربي منها ايجابياً او سلبياً ، ولكن الثابت أنّ سياق هذه الظاهرة قد بدأ ، قبل التبشير بالعولمة واتساع دائرة التنظير لأهدافها ومقتضيات تجسيدها موضوعياً ، وذلك بسبب العلاقة الخاصة التي ربطت معظم البلدان العربية بمراكز الرأسمالية العالمية في الغرب الصناعي ، وهي من دون مناورة ولا مداورة، علاقة احتواء لم تترك فسحة للتطور المستقل في الوطن العربي ، أي أنّ السعي الى تحقيق التنمية في هذا الحيز الجغرافي الحيوي والمهم قد بدأ مستقطباً ومعولماً.

The Development Process in the Arab Countries Has Faltered

Iraq is a Model

Nagham natheer shukur

Department of Regional and International Studies

ABSTRACT

Talking about Arab development is a scientific observation of a real event, whether the Arab's harvest is positive or negative, but it is certain that there was phenomenon began before the preaching of globalization and the expansion of the theorizing of its goals and requirements of its objective embodiment, because of the special relationship that linked most Arab countries to centers Global cap-

italism in the industrialized West, without maneuvering, is a containment relationship that has left no space for independent development in the Arab world, meaning that the pursuit of development in this vital and important geographical space has begun to be polarized and globalized.

المقـــــدمة

يتطلب بناء الدولة – الامة في العراق من النظام السياسي انْ يقود عملية جذرية في توظيف قدرات الدولة الاقتصادية والوظيفية والاستيعابية نحو تعزيز الشعور بالانتماء المشترك وتجاوز الولاءات الفرعية صوب الولاء للدولة والوطن فحسب ، وذلك لا يمكن انْ يكون دون توظيف موارد الدولة الاقتصادية نحو استيعاب موارد وقوى المجتمع بمختلف انتماءاتها في عملية توحيد المجتمع من جهة ، وبناء الدولة – الامة من جهة ثانية.

ويمر الوطن العربي ، في مرحلة دقيقة لم يسبق بها في تاريخه الحديث ، فهو يقف الآن في مفترق طرق ، اما ان يتمكن من الخروج من وضعه المأزوم حالياً لاستئناف رحلته النضالية وتحقيق أهدافه في بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي ، يجمع كل الاقطار العربية في دولة موحدة ، واما انّه سوف يواصل انحداره الى مزيد من التفكك والتدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي . من هنا نحن نواجه اليوم مسؤولية تاريخية في اكتشاف السبل التي تمكنه من التقدم على طريق الوحدة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ويكفي للتدليل على المحنة التي يمر بها الوطن العربي حالياً ، انْ اكثر من نصف البلدان العربية تواجه تحديات وجودية توشك انَّ تعصف بهذه البلدان وتفقدها مقوماتها الاساسية ،بما في ذلك وحدتها الوطنية ناهيك بتطلعها الى الوحدة العربية . إنَّ نظرة سريعة على الوضع العربي الراهن ، تؤكد هذه الحقيقة ، فهناك بلدان عربية تخوض الان معارك مصيرية للحفاظ على مقوماتها الاساسية مثل سوريا وليبيا واليمن والصومال ، وبدرجة اقل مصر وتونس والوضع السياسي والاجتماعي الهش في لبنان والسودان . وعليه تمثل العناصر السته للمشروع النهضوي العربي (أي الوحدة العربية ، الديمقراطية ، التنمية المستقلة ، العدالة الاجتماعية ، الاستقلال الوطني ، والتجدد الحضاري) رؤية نهضوية متكاملة لمواجهة المرحلة القادمة

وعلى هذا الاساس ، تم تقسيم البحث على مبحثين اساسيين :

المبحث الاول : واقع التنمية العربية ويتضمن المحاور التالية :

اولاً : في التنمية المغيبة عربياً .

ثانياً : العلاقة بين التنمية والديمقراطية والأمن .

ثالثاَ: أزمات التنمية السياسية .

رابعاً : متطلبات مستقبل التنمية المستدامة

المبحث الثاني : آليات البناء التنموي ومحدداتها للدولة والمجتمع في العراق ويتضمن المحاور التالية :

اولاً : سمات الاقتصاد العراقي .

ثانياً : توظيف قدرات الدولة العراقية الاستيعابية والوظيفية والاقتصادية

ثالثاً : الشباب دور فاعل لتحقيق التنمية .

ثم ينتهي بخاتمة واستنتاجات

مشكلة البحث : فالسؤال الذي يطرح نفسه : كيف تبنى الديمقراطية في ظل سيادة الظلم الاجتماعي وفي مناخ عربي يتعاون منه المستبدون مع الاستعماريين على ارادة الشعوب وتصفية ثوراتها قبل أنْ يكتمل لها النصر ؟وكيف يمكن أن نحصن التجربة السياسية في بعض الأقطار العربية بعد الثورة من (قسوه المتغيرات السياسية الدولية الراهنة ؟؟

إنَّ رهان التغيير يتطلب تصحيح المسار الديمقراطي وتجنب جميع اشكال المماطلة وعمليات التضليل للجماهير العربية الثائرة. ومن بين هذه العمليات التضليلية التي يحاول البعض اعتمادها هي التقيد بمنطق (النقل) او (الاقتباس) في الافكار والمفاهيم الغربية من أجل بناء نظام ديمقراطي عربي حقيقي ، في حين اثبت التاريخ فشلها في مواطنها الاصلية . فاذا لم تحسم هذه المسائل المستعصية وغيرها من التحديات الاخرى، فانه لا يمكن لاي تجربة اصلاح او تغيير حقيقي أنْ تبنى فعلياً فاغلب الاطراف والقيادات السياسية والفكرية تدرك أنَّ سيادة الدولة الحقيقية تستمد مشروعيتها من الممارسة الديمقراطية . واعداء الامة – من الداخل والخارج – لا يريدون النجاح لهذه التجربة وفق الشرعية الثورية الجديدة، بقدر ما يريدون استنساخ المقاربة (الليبرالية الجديدة) القائمة على آليات السوق والتحول من (سلطة الدولة) الـــى (دولة السلطة) وتفكيك جميع مؤسساتها السيادية التابعة لها . ففي ظل سيطرة المنظومة الاقتصادية الليبرالية على المشهد السياسي العالمي، بدأ يتشكل نسق جديد للولاءات السياسية وهو ما يسمية البعض ب (العبودية الارادية) الجديدة في المجتمع المعاصر .

هدف البحث: قدرة الدولة الوطنية على الصمود والاستقرار مستقبلاً، مرهونه باراداتها السياسية على تنفيذ اصلاحات سياسية، من خلال تحرير النظام السياسي من سطوة الحزب الواحد، واتباع سياسات اكثر شفافية واستعابية للتعددية الموجودة في المجتمع . وفي هذا الاطار، نجد انَّه حين لجأت بعض الدول العربية

الى اصلاحات محدودة – ولكنها تبقى غير كافية – مثل تلك التي اتبعها المغرب والاردن ودول الخليج، فإنَّ دولاً اخرى لا تزال غير قادرة على اتباع سياسات اصلاحية حقيقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمة هذه الدول مصر، وتونس وليبيا واليمن، فضلاً عن سوريا والجزائر والسودان ولبنان. ولعل تلك الملاحظة الاخيرة تشير الى عمق الازمة التي تتعرض لها دول الثورات العربية فمعظمها لا يزال غير قادرة لاعلى استكمال الثورة ، بما يعني هدم النظم السياسية الفاسدة ، ولاعلى الاصلاح ، وهو الأمر الذي من شأنه أنْ يعرضها لازمات عميقة في الفترة القادمة

أهمية البحث: وحقيقة الأمر تلوح في الأفق ثلاثة سيناريوهات محتملة أمام الدولة الوطنية العربية ، السيناريو الأول هو سيناريو العودة الى مرحلة الدولة القومية المستقلة الذي اعتنقته معظم الدول العربية عقب استقلالها، حيث العودة الى نظام التنظيم الحزبي الواحد ، ومركزية السلطة ، وصنع القرار مع تهميش الاطراف . أما السيناريو الثاني ، فهو سيناريو الدولة الفيدرالية التي يحتفظ المركز فيها لسلطة صورية شكلية، بينما تفوض سلطات صنع القرار للأطراف والأقاليم المؤتلفة . أما السيناريو الثالث ، فهو سيناريو الدولة المركزية الهشة ، حيث تبقى الدولة وحدوية بمركز واحـــــــد ، بينما تتحكم أقاليمها في آليات تنفيذ القرار، وهو سيناريو أقرب الى نموذج الديكتاتورية أي أنَّ استنساخ السيناريو الأول على نطاق الأقاليم، بحيث يحتفظ المركز بسلطات صورية، ولكنها تحافظ على وحدوية الدولة وسياستها الدفاعية والخارجية ، بينما تتحكم الاقاليم في معادلتها السياسية المحلية في النواحي المالية والإدارية بل والقانونية

المبحث الأول : واقع التنمية العربية

اولاً : في التنمية المغيبة عربياً

تأتي هذه الطروحات والأفكار، بل والتحديات، والدول العربية لم تتمكن حتى اللحظة من تحقيق تنمية معتمدة على الذات تفضي الى الانتقال من اقتصاد الريع الى اقتصاد الانتاج ، فالدولة العربية هي دولة تابعة بامتياز وقد قادت السياسات الاقتصادية المتبعة القائمة على اجماع واشنطن الى الاجهاز على ما تبقى من القطاع العام ، وحتى القطاع الخاص المحلي الذي طرح كبديل تحول الى مجرد كومبرادور – على وفق معادلة استيراد – بالتواطؤ مع بيروقراطية الدولة ، ولم تؤسس الاستثمارات الاجنبية التي دخلت وفق منطق اقتصاد السوق الا رأسمالية تجارية لتحويل السلع والخدمات من الدول المصنعة في مقابل تحويل العملة الصعبة

الى البنوك الاجنبية في الخارج ، وهذا ما انعكس سلباً على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والبلدان العربية ، الذين يظهران في تفشي البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة ومستويات التعليم [1].

إنَّ الحديث عن التنمية العربية هو رصد علمي لحادثة واقعة ، سواء كان الحصاد العربي منها ايجابياً أو سلبياً ، ولكن الثابت إنَّ سياق هذه الظاهرة قد بدأ ، قبل التبشير بالعولمة واتساع دائرة التنظير لأهدافها ومقتضيات تجسيدها موضوعياً ، وذلك بسبب العلاقة الخاصة التي ربطت معظم البلدان العربية بمراكز الرأسمالية العالمية في الغرب الصناعي ، وهي من دون مناورة ولا مداورة، علاقة احتواء لم تترك فسحة للتطور المستقل في الوطن العربي ، أي أنَّ السعي الى تحقيق التنمية في هذا الحيز الجغرافي الحيوي والمهم قد بدأ مستقطباً ومعولماً [2].

على هذا الاساس، فان سؤال الدولة في الوطن العربي امام تحديات عدة تتمحور اساساً حول التأسيس لدولة العدل والقانون المرتكزة على بناء الانسان على وفق منظومة فكرية واعية بالتاريخ الحضاري لهذه الامة سواء على مستوى الأفكار والمرجعيات أم على مستوى التناقضات التي أحدثتها هذه المرجعيات في حواريتها مع التأريخ، بأفق تحقيق الانسجام بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبنحو يعيد التأسيس للهوية الحضارية التي شوهت بعمليات استيراد واسعة لمشاريع دولتية كانت حصيلة لبيئات حضارية مختلفة، وهذا يترافق مع التأسيس لمجال سياسي قادر على استيعاب جميع التناقضات والحساسيات وبناء انموذج اقتصادي قوامه الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة والارتقاء بالدولة القطرية الى اتحاد عربي استراتيجي واقتصادي قادر على ارتباط التبعية [3].

تقع المسؤولية على دور الدولة فينبغي أن تؤديه كمخطط وموجه ومحفز وناظم للفعاليات

وحقيقة الامر، تقع المسؤولية على دور الدولة فينبغي أن تؤديه كمخطط وموجه ومحفز وناظم للفعاليات / النشاطات التي يجب أن يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص وفق خطة استراتيجية يتضمن اربعة محاور رئيسية هي: تعزيز مرتكزات اقتصاد المعرفة، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وبخاصة منها المؤسسات التكنولوجية الناشئة اصلاح سياسات الاقتصاد الكل، وتطوير سياسات سوق العمل فكما يشكل التحول الى اقتصاد المعرفة المدخل الضروري لأي استراتيجية ناجحة في معالجة الازمات التنموية[4].

ثانياً : العلاقة بين التنمية والديمقراطية والأمن .

تبدو العلاقة متبادلة بين التنمية والديمقراطية والأمن في الحكم الصالح الذي يعد رابطاً مركزياً بين هذه البنى الثلاث، حيث يعد هذا الحكم الية لمنع الصراع

(1) للمزيد من المعلومات: انظر بالتفصيل :
وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العـــــــــــددان 41-42، ربيع 2014 ، ص ص 121-136 .

(2) للمزيد من المعلومات : انظر بالتفصيل :
عبد الغفار شكر، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الاخفاق التنموي والديمقراطي والامني ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (39) ، العدد (448) حزيران /يونيو 2016، ص ص 87-95 .

(3) عبد السلام بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة، مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العدد (1) حزيران 2017 ، ص ص 130-131.

(4) عبد الزهرة فيصل يونس، الافاق المستقبلية للتنمية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (38) ، العدد (446) نيسان / ابريل 2016 ، ص 65.

الذي ينشأ من تصاعد التوترات الاقتصادية والاجتماعية الى صراعات تعد عقبة رئيسة أمام التنمية الانسانية المستدامة، لهذا فإن استراتيجيات التنمية التي تركز على اسس الحكم الصالح، تقدم أحسن الفرص لتنمية انسانية مستدامة في ظل ظروف سلمية. ومن ثم فان الاخفاق التنموي يتولد من صعود دولة الأمن وتراجع التنمية في سلم أولوياتها الى ما دون الأجندة الامنية بما يشمله ذلك من انفرادية بالسلطة وتغييب للمشاركة السياسية في المجتمع، مع افتقار هذه الدولة الى رؤية استراتيجية تنموية، بما في ذلك، اجهاض دور القطاع الصناعي واضعاف القطاع الخاص، واشاعة الثقافة الاستهلاكية، وافساح المجال أمام الفساد والعلاقة العضوية بين نخبة السلطة الأمنية ونخبة الثروة، ليعود هذا الاخفاق التنموي، فيؤدي الى خلل في الأمن المجتمعي من خلال الفقر والبطالة والتهميش، فينتشر العنف والعشوائيات وتعلو التيارات الدينية المتطرفة ويحدث الاستقطاب الطائفي، ما يشكل بيئة طاردة للاستثمار وتوقفاً في العملية التنموية وتراجعها [5].

وعلى هذا الأساس ، هناك معوقات أساسية للتنمية السياسية من أبرزها .

1. **عدم الإستقرار السياسي: وهذه العقبة متعددة الأبعاد وخصوصاً في دول العالم الثالث التي تفتقد الى البنى المؤسساتية المتمكنة على قيادة الدولة بالشكل التراتبي المنظم وبما يبعد الدولة عن أي شكل انقسامي قد يصل احياناً الى تهديد وجودها، والاضطرابات الداخلية بعضها ذا طابع سياسي او اقتصادي او اجتماعي وربما ديني وقومي وتعد من أبرز عوائق التنمية لأنها تشغل المركز عن ممارسة سيادته على كامل الإقليم وهذه الاضطرابات حالة للنزيف الدائم للموارد الوطنية .**
2. **الانقلابات العسكرية: وهي من الأشكال التي ميزت بلدان العالم الثالث ازاء ضعف الأداء المؤسساتي موضوع الانقلابات العسكرية المتكررة في هذه البلدان، بعد حصول هذه البلدان على استقلالها .**
3. **العدوان الخارجي: يؤدي هذا الحدث الى دوره في عدم الاستقرار السياسي من خلال الاشكالات العدوانية التي يجري تحشيدها ضد بلد معين، وعموم هذه الاشكالات تؤدي فيها الآلة العسكرية الدور الأهم حيث يكون احياناً العدوان على شكل اعتداء منفرد من خلال شن حرب من قبل بلد على آخر بحجج واعذار كثيرة [6].**

الارهاب والعنف مشكلة بنيوية ولذلك يجب أن يكون الحل بنيوياً

وتأسيساً على ذلك يبقى الارهاب والعنف مشكلة بنيوية ولذلك يجب أن يكون الحل بنيوياً ايضاً والبداية الاعتراف بأن هناك مشكلة اسمها مشكلة الارهاب والعنف

(5) عبد السلام بغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة ، مجلة دراسات البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،مصدر سبق ذكره ، ص 131.

(6) نجيب عيسى، سوق العمل وازمة التشغيل في لبنان : اقتصاد المعرفة كمدخل لاستراتيجية الخروج من الازمة ، بيروت : دار الفارابي ،2018 ،ص 371 نقلاً عن : كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية ، في مجلة المستقبل العربي ، السنة(41) ، العدد (472)، حزيران يونيو 2018 ، ص ص 166 – 167 .

والاقرار بان هذه المشكلة ليست عارضة بل جوهرية. وحقيقة الأمر، إنَّ قضية الأمن في العراق قضية بنيوية شاملة ومعالجتها تحتاج الى جهود كبيرة تشارك بها كل أجهزة الدولة وليست وزارتي الدفاع والداخلية، وكون إدارة الملف الأمني قضية سياسية واجتماعية تطول بمردوداتها السلبية جميع المواطنين، يصبح معها ضرورة أنْ يشارك الجميع في وضع تصورٍ ورؤى لمعالجتها مما يستوجب إشراك الرأي العام والأحزاب والقوى السياسية ومراكز البحوث المتخصصة والخبراء الامنيين في دراسة الإخفاقات الأمنية المتكررة والاستئناس بكل الآراء واضعين مصلحة الوطن فوق كل إعتبار[7] .

وعليه، ينبغي بناء استراتيجية تقوم على الأركان الآتية :

1- بناء فضاء اقتصادي عربي يتاح فيه للقطاع الخاص ممارسة نشاطه الذي يتناسب مع حوافز المبادرة الفردية وغاياتها، فالسوق العربية أرض موات يمكن أنْ يحييها رجال الأعمال ليزرعوا فيها ما يشاؤون .

2- الموازنة بين الأبعاد الدولية والأقليمية والعربية في العلاقات الاقتصادية، فلا يجوز المحاباة في اختيار الشركاء الاقتصاديين او تحكيم العوامل السياسية في رسم مسارات العلاقات الاقتصادية القطرية مع المحيط الدولي او الإقليمي علـــى حساب الفضاء العربي .

فالديمقراطية تحتاج الى هياكل الدولة الحديثة لتبني فوق مؤسساتها

3-بناء خطة إقتصادية تتضمن مشروعات تتناسب مع الميزات النسبية لكل قطر عربي وازالة التنافرات بين مكوناتها والحرص على تكامل مفرداتها ومن ثم طرحها للاستثمار الدولي والعربي وتنفيذها وفق الأُسس الاقتصادية المتعارف عليها في العالم [8].

وعليه، فالديمقراطية تحتاج الى هياكل الدولة الحديثة لتبني فوق مؤسساتها، والمأزق في الوطن العربي أنَّ النخب الحاكمة منهمكة في بناء زعامتها على حساب بناء الدولة، وهي نخب منغلقة على نفسها لا تسمح بدخول أحد الى نطاقها، الا وفق مواصفات خاصة تتلاءم مع طبيعة النخبةالحاكمة نفسها. هذا الانغلاق يؤدي الى احتكار مجموعة محدودة جداً « شلة سياسية للمراكز القيادية والوظيفية والسياسية في الدولة، مما يسهم في تراكم الأمراض داخل النظام، كالكهولة السياسية والوظيفية، والجمود الاداري، والتشبث بالمناصب وتقاسم المنافع وتنفيع المقربين والتمركز حول القائد الزعيم والتنافس من أجل ارضائه [9].

من هنا، تبدو الحاجة الى الديمقراطية، ويظهر الارتباط القوي بين التنمية والأمن المجتمعي في مجالات تنفيذ حكم القانون وتنمية إحترام حقوق الإنسان، ومنع التمييز الاقتصادي والمالي وآليات حل الصراعات الاجتماعية دون عنف، واقرار

(7) عبد الغفار شكر ، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي فـي ضـوء الاخـفـاق التنموي والديمقراطي والامني، ص ص 85-86 مصدر سبق ذكره.

(8) حميد السعدون ، التقنية السياسية والتحديث : العالم الثالث ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2011 ،عرض الكتاب من قبل د. نادية فاضل عباس ، في مجلة دراسات دولية ، العدد (53) تموز 2012 ، ص ص 217-218 .

(9) معتز محي عبد الحميد ، ادارة الملف الامني ومكافحة العنف والارهاب ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد (35) كانون الاول 2017،ص183 .

درجة كافية من الاستقرار السياسي تتيح للأفراد العمل التنموي المخفض للفقر وعليه فان النشاط في مجال هذه العلاقة التبادلية يبدو اكثر في الاولويات الآتية :

1. الحكم الصالح لما يعنيه من محاسبية وشفافية وبناء القدرات البشرية في القطاع العام والمجتمع المدني .
2. تطوير القطاع الأمني بما يعنيه من تحقيق محاسبة القوة الامنية أمام السلطات المدنية المنتخبة مع تأكيد تحسين جوده نظم العدالة .

بناء السلام بإدخال منظور الأمن المجتمعي في كل جوانب عملية السلام

3. بناء السلام بإدخال منظور الأمن المجتمعي في كل جوانب عملية السلام حتى يكون الأفراد راغبين في الاستثمار في اعادة بناء مجتمعاتهم .
4. الشراكة وهي تعني التعامل بمشاركة الشركاء الرئيسين، الدولة والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال .
5. بناء القدرات المحلية حتى تأخذ أجندة الأمن المجتمعي في مركز اهتماماتها[10]. وعلى هذا الاسأس فأنَّ بناء وتدعيم الأمن يمكن أن تعززه التنمية، والعكس صحيح، ولكن الأبعاد المختلفة لهذه البنى الثلاث، تظهر علاقة تداخل متبادلة بينها، فالتنمية عملية
6. متعددة الابعاد تحتوي على تغيرات رئيسية في البنى الاجتماعية والاتجاهات الشعبية والمؤسسات الوطنية والنمو الاقتصادي وخفض المساواة وازالة الفقر، وهذه التغيرات الأساسية تشمل قيم الاستدامة والإحترام الذاتي والقدرة على الاختيار على المستويين الفردي والمجتمعي على السواء[11].

(10) عبد الزهرة فيصل يونس، الافـاق المستقبلية للتنمية فـي البلـدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص 74 .

(11) اسماعيل الشطي، حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (39) ، العدد (448)،حزيران /يونيو2016 ،ص ص 102-103 .

ثالثاً : أزمات التنمية السياسية :

من أهم الازمات التي تعانيها الدول حديثة الاستقلال خصوصاً، أزمة الهوية والتكامل القومي وبناء الأمة وأزمة الدولة وأزمة الفعالية .

وتعد أزمة الهوية من أزمات التنمية السياسية الأساسية، فهي تعيق تحقيق التكامل القومي بين جميع المواطنين الذين قد تتباين انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والقبلية والعشائرية، الأمر الذي يعرقل بناء الدولة – الأمة التي هي من أهم سمات الدولة الوطنية الحديثة . وقد عانت الدولة العربية الحديثة منذ نشأتها تحدي الهويات البديلة، لا سيما الهويات العربية والإسلامية، الى جانب الهويتين الطائفية والعرقية. فقد اعطى القوميون العرب الأولوية الهوية العربية الجامعة التي تضم العرب اجمعين، ومن ثم ناصبوا الدولة الوطنية منذ نشأتها العداء وعدوها واعتبروها عائقاً أمام تحقيق الدولة القومية العربية أو دولة الوحدة العربية [12].

(12) عبد الغفار شكر ، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي فـي ضـوء الاخـفـاق التنموي والديمقراطي والامني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 90-91.

لذا ينبغي اتباع استراتيجية تقوم على :

1. اعادة استثمار الأموال العربية الفائضة داخل الكيان العربي، بما يوفر لها الأمان وكفاءة التشغيل معاً، فمعدلات الأرباح في البلدان العربية هي أعلى من نظيرتها في البلدان المتقدمة، وذلك لأن اقتصاداتها لا تزال فتية، تحتاج الى مدة طويلة لكي تبلغ مرحلة النضوج .
2. التكامل التلقائي بين الاقتصادات العربية، اذ أنَّ التطور العفوي غير المصمم، اذا ما توافرت شروط استمراره وديمومته، يكتمل بمعدلات أسرع من نظيره المصمم، بسبب العراقيل التي توضع في عجلة دورانه، والهواجس التي تمنع من الحرص على بلوغ محطاته النهائية .
3. الحفاظ على الهوية العربية التي نخرت بها عوامل الضعف والتشتت، من احتواء للإرادات السياسية، وغزو للثقافة الأمريكية العالمية، ونزاعات داخلية دامية مدعومة ومتزامنه مع احياء النزعات الانفصالية الأثنية – العربية والطائفية، بسبب خفوت وهج الجامح الشامل، وهو الثقافة العربية المضيعة، نتيجة الحامل المادي لها وهو الأمة من حيث كونها بشراً وارضاً وسلوكيات [13].

إنَّ تنمية المجتمع المدني في العالم العربي او تفعيله تقتضي تحقيق مدى مناسب من التطور الاقتصادي والاجتماعي اساساً، والذي لا بد منه لضمان كينونة المجتمع المدني وانطلاقته. كما إنّه من العبث الرهان على أي تطور او اصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو اداري اذا لم يكن مسبوقاً بتدابير سياسية واجتماعية وادارية تشرك المواطنين في عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها وتطلق فيهم روح المبادرة والابداع، وتفيض لهم سبل الرقابة والمحاسبة والمساءلة. وهذه العملية لا تتم بمعزل عن مكافحة ظاهرة البطالة وايجاد فرص العمل للالاف من حملة الشهادات الجامعية والحد من هجرة الادمغة والكفاءات وهو ما لا يتم الا بتنشيط حركة الانتاج والاستثمار التي لا تزدهر الا في مناخ الحرية والعدالة والمساواة. وهذا المناخ هو وحده القادر على انجاز مهمتين اساسيتين: اشعار المواطن بالاطمئنان على حاضره ومستقبله وتشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال لغرض الإستثمار الأمر الذي يتطلب اوضاعاً سياسية واجتماعية مستقرة تستمر قوتها وفاعليتها من سيادة دولة القانون والمؤسسات [14].

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت الى الدولة العربية الحديثة، وبالرغم كذلك من اوجه القصور، سواء في جانب تعبئة الموارد أو توزيعها، فقد حققت معظم الدول العربية طفرات هائلة على صعيد البنى الاساسية، ومؤشرات التنمية البشرية. فمن حيث البنى الأساسية، شهدت جميع الدول العربية، بدرجات متفاوته، طفرات

(13) بطرس غالي ، اجندة للتنمية ، نشرته الامم المتحدة في نيويورك 1995 ، نقلاً عن : عبد الغفار شكر ، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي فـي ضـوء الاخـفـاق التنموي والديمقراطي والامني ، مصدر سبق ذكره ، ص 91 .

(14) محمد صفى الدين خربوش، شروط الرحيل : هل استنفذت « الدولة الوطنية « العربية قدرتها على الصمود ، العـــدد (209) يوليو 2017، المجلد (52) ،ص 76 .

غير مسبوقة في انشاء الطرق والجسور والمطارات والموانئ وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، الى جانب تشييد المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها. ولم تقتصر هذه الطفرة على الدول النفطية، بل امتدت الى جميع الدول العربية، وإن كانت الاولى قد فاقت الاخيرة بسبب ما توافر لديها من موارد ضخمة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين [15].

(15) عبد الزهرة فيصل يونس ، الافاق المستقبلية للتنمية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مصدر سبق ذكره ص 75.

وعليه يجسد الانفاق العام دور الدولة في الاقتصاد، ويعكس قدرتها على قيادة المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة وفي القلب منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هنا، ينبغي الا يكون الانفاق العام هدفاً في حد ذاته، وإنما هو آلية للتوزيع، هدفها الوصول الى الغايات المطلوبة، ويقاس الانفاق الفعال بالعائد والمردود منه، سواء كان عائداً اقتصادياً او اجتماعياً . لذا من الضروري بمكان البحث عن حلول ووضع استراتيجيات لتحقيق توازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأية قيم اخرى ، بحيث لا يكون هناك تعظيم لجانب على حساب جانب آخر ، وحتى يمكن تحقيق عملية تنمية شاملة متواصلة [16].

(16) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، 2010 ، ص 93 .

رابعاً : متطلبات مستقبل التنمية المستدامة .

تتعلق عملية إنجاز متطلبات مستقبل التنمية المستدامة باتباع أشكال ووسائل الحوكمة الرشيدة في الادارة ضمن أُطر المشاركة السياسية والانفتاح الديمقراطي وتشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية جميعاً، مع المضي في احتدام منظومة الحقوق الانسانية كافة كونها الركيزة الأساسية لتطور تطبيق نظرية التنمية المستدامة في الحكم الراشد، على أمل تجاوز حالة التفاوت في معدلات التطور والنمو الحاصلة بين دول العالم ككل حتى وإن امتلكت نفس الموارد المادية والطبيعية والبشرية وما سواها، اذ يعود تقويم الوضع العام بالمحصلة النهائية في الأصل الى ادارة الحكم وحسن ممارسة السلطة في ادارة هذه الموارد، الى جانب وجود ادارة حكومية تتسم بالاحترافية والحيادية تماشياً مع تطوير امكاناتها الذاتية في التحصيل المعرفي وفي ظل التطور الحاصل في اقتصاديات المعرفة العالمية – التطوير الذاتي من الداخل [17].

(17) محمد صفى الدين خربوش، شروط الرحيل: هل استنفذت « الدولة الوطنية « العربية قدرتها على الصمود، مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره ص 78 .

وعليه لبناء أسس وتربة خصبة لمستقبل تنمية مستدامة حقيقية ، ينبغي مراعاة ما يلي:

1. خلق سلطة تمتلك سنداً شرعياً يمكنها من قبول مواطنيها لإجراءاتها وهذه المشكلة مرتبطة بمشكلة تحديد الذات وهو التعبير السياسي والقانوني لشكل السلطة التي يقبلها المجتمع الجديد وولاء المواطن لهذه السلطة على إنها الممثل الرئيس للسلطة السياسية .

2. ادارة الدولة والتي تعني القدرة التنظيمية التي يمتلكها النظام السياسي وامكاناته في التغلغل في الإطار الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية على كامل اقليم الدولة من دون استثناء ويستوجب توافر جهازاً ادارياً كفوءاً وقادر على التغلغل في نسيج المجتمع خصوصاً في المناطق النائية . وذلك انطلاقاً من إنَّ مكونات التنمية السياسية تتضمن:

1. التطور الاجتماعي والتعبئة الحاصلة.
2. بناء المؤسسات.
3. ادارة النظام السياسي[18] .

لا يمكن الحديث عن نمـــو اقتصادي حقيقي من دون تحقيق معدلات تصنيع متزايدة ومضطردة، لأنَّ الصناعة هي الحلقة الأولى في مسلسل التحول الحضاري الشامل، ومن دونها، من حيث الكم والنوع ، يظل الحديث عن النمو والتحديث والتنمية ضرباً من الرياضيات الفكرية والثرثرة النظرية التي ملأت بطون الكتب والمجلات والجرائد، بعد أن وقرت الآذان عبر وسائل الاعـــلام المرئية والمسموعة[19]. وعليه، يمثل تعميق قنوات المساءلة والرقابة وتحقيق فاعليتها اساساً آخراً للحكم الرشيد في مشاريع وبرامج التنمية، لا سيما المتعلقة بالموارد البشرية التي تعد حالياً الأساس في تقوية مؤسسات الحكومة والإدارة مع اختلاف نمط وشكل الادارة المتبع في المستويات (السياسية ، الإدارية المالية ، والإقتصادية وما سواها من مستويات)، وفي ظل ارساء سلطة سيادة القانون وتبني الممارسات الادارية في الحكم التي تعتمد على الشفافية والوضوح والافصاح عن الذمم المالية لكل من يتولى المسؤولية، بمعنى أنَّ التنمية المستدامة ما هي الا عملية شاملة لتلبية حاجات المجتمعات كافة في الحاضر من دون المساومة على قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم في المستقبل القريب [20].

المبحث الثاني : آليات البناء التنموي ومحدداتها للدولة والمجتمع في العراق

اولاً : سمات الاقتصاد العراقي :

إبتداءً نقول ، إنَّ اعتماد البلاد الكبيرة على ايرادات النفط في تمويل الجزء الأعظم من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي يعود الى انخفاض الايرادات غير النفطية . وهذا يعني إنَّ صورة التشوه في هيكلية الاقتصاد العراقي وزيادة اعتماده على قطاع احادي، هو تصدير النفط الخام، ولأنَّ الاقتصاد العراقي يعاني اصلاً من ازمة بنيوية يستدعي معالجات واصلاحات جذرية ذات بعد اقتصادي، اجتماعي، حيث نجد أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد أساساً على الريع النفطي، مقابل انحسار القطاعات الانتاجية الاخرى، ما يؤثر على الاقتصاد وخططه صعوداً ونزولا كون

(18) محمد مـنـدور، البعد الاقتصادي للحفاظ على التراث، السياسة الدولية ، العدد (210) اكتوبر 2017، المجلد (52) ، ص 156.

(19) د. ياسين العيثاوي واحمد عدنان كاظم، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، العدد (55) ، تموز 2018 ، ص 20.

(20) حميد السعدون، التقنية السياسية والتحديث: العالم الثالث، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2011 ، عرض الكتاب من قبل د.نادية فاضل عباس، في مجلة دراسات دولية، مصدر سبق ذكره ص ص 216-217 .

(21) عبد الزهرة فيصل يونس، الافـاق المستقبلية للتنمية في البلدان العربية ،مصدر سبق ذكره، ص 76.

النفط سلعة ناضبة وخاضعة لتقليات السوق العالمية والقوى المهيمنة [21]. ومن ناحية أُخرى، فان تأريخ العراق الاقتصادي الحديث، يعد أبرز مثل على التناقض الصارخ في العالم ، بين وفرة الثروات الطبيعية وضآلة المنجزات، او بين غنى البلاد وفقر السكان، حيث يجمع العراق بين وفره المياه والمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مع قلة نسبية في عدد السكان وموارد طائلة من النفط، الا إنَّه مازال وسيبقى يعاني من الحرمان الذي اصاب سكانه، ما لم تتخذ الإجراءات والأساليب اللازمة والمناسبة للتخفيف من حدة الفقر . وعلى الرغم من التراجع الذي حصل لصادرات العراق النفطية ما بعد عام 2003 ، الا إنَّ هناك تغييراً في توزيع الثروات حيث اصبحت تعويضات المشتغلين 19.7%% وفائض العمليات 80.3% انعكس ايجاباً في اعادة ترميم وايجاد طبقة وسطى من الموظفين الحكوميين والعسكريين، كانت قد ذابت في ظل النظام السابق والحصار الاقتصادي الا أنَّ ذلك لازال دون مستوى الطموح ولا زال هناك 23% من الشعب العراقي دون خط الفقر [22].

(22) د. ياسين العيثاوي واحمد عدنان كاظم، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره ص ص 20-21.

إنَّ عائدات الثروات العربية من النفط والغاز والذي طالما يفتخر العرب بأرقام ما هو متواجد منها داخل اراضيهم هي في طريقها الى النضوب وفي بعض الدول النفطية قد نضبت فعلاً لأنها مرهونة لأجيال قادمة لدفع فواتير الحروب الباهظة والتسلح المبالغ فيه وغير المعقول ولا سيما الدول الصغيرة جداً ، والتي تمتلك ترسانة هائلة من السلاح لا تتناسب لامع حجمها ولامع قدراتها ولا مع المخاطر المحيطة بها فضلاً عن غياب تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت في اطار الجامعة العربية وفي مقدمتها معاهدة الدفاع المشترك [23].

(23) محمد ناجي محمد الزبيدي وحامد عبد الحسين املح ، تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي ، في مجلة الفرات ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ،العدد الثامن ، شباط 2017 ، ص ص 35-36 .

وعلية، تظهر هنا الحاجة الى دولة قوية متماسكة بمعنى أخر، إنَّ أي تغيير لتحقيق الديمقراطية، لا بد أنْ يأخذ في اعتباره، علاقتها العضوية بطبيعة الدولة ومستوى نموها ودرجة استعدادها لذلك ،وهكذا نجد إنَّ الوضع السياسي العراقي الحالي، بين الدولة والديمقراطية يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضات هما:

أ) الاعتبار الموضوعي: ويتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة، بوصف ذلك من الاسبقيات.

ب) الاعتبار الذاتي: ويتعلق بالرغبة الجادة والمخلصة في تحسين الأوضاع السياسية وتحقيق درجة معقولة من الحرية والممارسة الديمقراطية . وعليه فالإشكالية التي يمكن أنْ تواجه القوى السياسية والاجتماعية العراقية المختلفة، هي إنَّ كيان الدولة القائم، الذي سيظل لمدة منظورة قائمة مؤثراً وفاعلاً، ربما لا يحتمل التعددية والديمقراطية، لأنَّ التعدديات العصبية المترسبة في البيئة الإجتماعية العراقية ربما لم تنصهر بسهولة وسرعة.

ت) في الدولة العراقية (ما بعد عام 2003) وقد تحتاج الى وقت كي تذوب وتلين أمام العمل الديمقراطي الرصين ، كما يمكن لهذا النوع من التعدديات أن يحل محل التعددية الديمقراطية ، بشكل يتجاوزها الى ما يشبه الصراع والعنف . وقد شخص (ابن خلدون) - قبل قرون – هذه الظاهرة بالقول:(إنَّ الأوطان الكثيرة العصائب قلَّ أنْ تستحكم فيها دولة) فكيف يمكن ممارسة الحرية والديمقراطية من دون دولة توفر لها الحماية اللازمة ؟ فاذا كانت الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية فإنَّ الوجه الآخر للمسألة هو إنَّ الحرية خارج الدولة طوبى خادعة [24].

فلا نريد لاي ازمة سياسية التاثير على الجانب الأمني

(24) المصدر نفسه ، ص 37 .

وعليه، ومن أجل أنْ تكون هناك إصلاحات حقيقية تحتاج الى بيئة سليمة وهذه البيئة ترتكز على ثلاث مقومات :

اولاً : أنْ يكون عندك مرتكز اقتصادي قوي ومتين وهذا غير متوفر لأننا في دولة ريعية اعتمدت على اسعار النفط وبالتالي مع وجود الفساد الكبير والهائل لم تمتلك مقوم اقتصادي ساند وداعم لموضع الاصلاح.

أنْ تكون هناك بيئة سياسية داعمة للإصلاح

ثانياً : بيئة أمنية سليمة ، فلا نريد لاي ازمة سياسية التاثير على الجانب الأمني مخافة المساس بالإنتصارات التي تحققها القوات الامنية والحشد الشعبي وفصائل المقاومة وكل الأجهزة الأمنية الأُخرى .

ثالثاً: الخشية من أنْ لا تتوفر بيئة سياسية سليمة حيث إنحرف النظام ديمقراطي الحالي بكل آلياته عن الديمقراطية التعددية ذات البعد السياسي الى ديمقراطية مكونات مبنية على نظام سمي مع الأسف الشديد بالتوافق الوطني، لكن هو في حقيقة الأمر محاصصة وهذا هو التحدي الآخر والأكبر في موضوع الإصلاح، فيفترض أنْ تكون هناك بيئة سياسية داعمة للإصلاح لكنها تحولت الى بيئة طارده ولا تصب في مشروع الإصلاح [25].

(25) محمود علي الداوود ، داعش وتقاطع المصالح والصراعات الاقليمية والدولية مجلة دراسات سياسية واستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد (33) كانون الاول 2016 ، ص 12.

وعليه، يرى الكثير من الباحثين إنَّ الأسباب التي ادت الى اندلاع احداث الربيع العربي عديدة ومتداخلة ، منها ما يتصل باتساع الهوة بين الشعوب وسلطاتها الحاكمة مع ما يرافق ذلك من قمع واستبداد وانتهاكات لحقوق الانسان وغياب للحريات وتداول للسلطة ومنها ما يتصل بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي تؤشر اليها ارتفاع معدلات البطالة – ولا سيما بين فئات الشباب وخريجي الجامعات – كما سنرى لاحقاً والفقر وغياب العدالة الاجتماعية، ناهيك بالفساد وغياب الشفافية والمساءلة والمحاسبة وهذه الاسباب إنَّما تؤشر الى فشل الدولة الوطنية أو القومية في الوطن العربي في تأدية دورها ((كدولة قانون)) تشكل ملاذاً آمناً للحفاظ على حقوق المواطن التي يكفلها الدستور بغض النظر عن انتمائه

(26) خميس حزام والي ، فلسفة الحكم : بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد (68) كانون الثاني 2017 ، ص ص 57-58.

السياسي أو الديني أو الاثني طالما التزم واجباته التي يحددها القانون [26].

وبناءً على ذلك نستنتج أنَّ الإقتصاد العراقي مصاب بإختلال الهيكل الانتاجي لأنه معتمد –ويشكل كبير- على القطاع النفطي رغم الامكانيات الكبيرة التي يمتلكها من زراعة وتجارة وسياحة وغيرها، حيث تشير الاحصائيات الى إنَّ ما بعد 2003 اصبح قطاع النفط يحتل نسبة عالية تتراوح ما بين (94-98%) من الايرادات الفعلية اما بقية القطاعات الأُخرى فإنها تشكل نسبة (2-6%) من الايرادات، وهذا ما يعني ضعف العلاقات التشابكية ما بين القطاعات الاقتصادية العراقية ، لانه لو كانت تلك العلاقات التشابكية قوية الى حد ما، لما وصلت نسبة ايرادات القطاعات الأُخرى الى هذه النسبة المتدنية، وهذا يعني حصول اختلال في هيكل الانتاج ، فالزراعة والصناعة وخصوصاً التحويلية لم تسهم بشكل فعال في الاقتصاد العراقي [27].

(27) مجموع باحثين ، حميد فاضل واخـرون ، الاصلاحات في الـعـراق .... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، في : نافذة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، الاصدار الاول ، 2016 ، ص ص 38-39 .

الإقتصاد العراقي مصاب بإختلال الهيكل الانتاجي لأنه معتمد –ويشكل كبير- على القطاع النفطي

ثانيا: توظيف قدرات الدولة العراقية الاستيعابية والوظيفية والاقتصادية:

يتطلب بناء الدولة – الامة في العراق من النظام السياسي أنْ يقود عملية جذرية في توظيف قدرات الدولة الاقتصادية والوظيفية والاستيعابية وتسخيرها لتوحيد المجتمع، وعلى الدولة هنا أنْتعمد الى زيادة التنويع والتخصص في الهياكل التنظيمية بشكل يتناسب طردياً مع تزايد التنوع في البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بغية التمكن من استيعاب مطالب الجماعات المتنامية [28].

(28) Imad Salamey,The Decline of Nation-States after the Arab Spring:The Rise of Communi-Tocracy , London: RouTledge, 2017,p,146

نقلا عـن : كـابـي الـخـوري ، كتب عربية واجنبية ، في مجلة المستقبل العربي ، السنة(41)، الـعـدد (455)، السنة (39) كانـــــــــــون الثاني / يناير 2017 ، ص ص 182-183 .

وهنا تقع المسؤولية على مراكز البحوث ، فلا بُدَّ ان تركز على العبر من التطورات الحاصلة ، فمصطلح ((الممانعة السياسية)) حيث عملت بعض الكتل السياسية على الوقوف بالضد من الاصلاح ، وهذا ينم عن حمل تلك الكتل وعدم معرفتها بالمتغيرات الحاصلة بالعراق والمنطقة وهذا حتما سيؤدي الى نهايتها، خصوصاً وانهم كانوا يعتمدون على شيء اسمه المحاصصة وعلى بعض الأعراف السياسية التي أوجدوها هم بانفسهم كتوزيع المناصب والمغانم . ومن جانب آخر، علينا التنويه بأنَّ العراق نجح في الابتعاد عن ممارسة العنف وترسخت ممارسة الاستخدام السلمي في المعارضة، فضلاً عن، اهمية التداول السلمي للسلطة والابتعاد عن سياسات التشبث بالسلطة والوقوف على حافة الهاوية ، حيث يصبح التداول السلمي قاعدة مقدسة وثقافة راسخة ، فالبقاء ليس للشخص بل للمؤسسات ودولة المؤسسات فضلاً عن عدم استطاعة تشريع قوانين تخدم الاهداف المطلوبة لكشف الفساد والصفقات المشبوهة لتحقق الشفافية والرقابة ، فالمال السياسي يصنع قوانين تخدمه كي يعود للسلطة من جديد ، فالشعب العراقي والقوى الاقليمية والعالم ليس له ثقة بالمرتكزات الاساسية التي ينبغي أنْ تترسخ لاعادة قدرات

العراق وبناء بناه التحتية ، فهناك ثقوب سوداء تتوسع بالفساد والمحاصصة وتلتهم كل حقوق الشعب [29].

(29) محمد ناجي محمد الزبيدي وحامد عبد الحسين املح ، تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص 36.

وعلى ذلك، فان الحكم الصالح يمثل آلية ضرورية لتطوير النمو الإقتصادي الى تنمية بشرية مستدامة ثم الى تنمية نوعية الحياة بمعنى تنمية سياسية واصلاح تهدفان الى بناء نظام اجتماعي او الى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وتوسيع خياراتهم وتعزيز امكانياتهم، وهو ما يعني زيـادة القدرات والفرص واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي . وهذا الاصلاح كي يحظى بالمصداقية التي يتطلبها داخلياً وخارجياً، ينبغي أنْ يتسم بخصائص منها مواكبة التطور في مجالات الحياة، تاسيساً على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية ،وأنْ يتسم بالاستمرار وكذلك العمق ، ويتضمن تنمية نوعية الحياة ربما يؤدي الى تدعيم الأمن والاستقرار في المجتمع[30].

فالبقاء ليس للشخص بل للمؤسسات ودولة المؤسسات

(30) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 133-134 .

وفي هذا المضمار، فقد ينبغي ابراز دور الخيال والبنى الاجتماعية في وعي الإنسان العربي بالقضية البيئية من جهة، وطبيعة الإنتقال الذي تعيشه المدن العربية من الطابع المستدام الى الطابع البيئي، فقد أكَّدَ (محمد الادريسي – استاذ باحث في السوسيولوجيا – إنَّ غياب المطلب البيئي ضمن الأجندات الاجتماعية للحركات الاجتماعية التي أفرزها الربيع العربي بمختلف الدول العربية، ما يعكس ضعف التعبئة الإجتماعية العربية حول القضايا البيئية وغياب ثقافة بيئية ضمن البنيات الذهبية والبنيات الموضوعية للاشعور العربي. أما الباحثة (بشرى سبتي – استاذة باحثة في الجغرافية – فقد ركزت على الإدراك البيئي بالمجال الحضري، انطلاقاً من خلفية جغرافية وصفية جعلت مفهوم الإدراك مقترناً بالمورفولوجيا الحضرية للمجال الحضري ضمن المدن العربية المعاصرة، ولم تركز على البعد النفساني والاجتماعي والثقافي للإدارك البيئي، كونه مقترنا بشروط اجتماعية وبنى موضوعية تختلف بين الأفراد والجماعات وتؤثر في تفاعلهم المعيشي مع البيئة [31].

ضعف التعبئة الإجتماعية العربية حول القضايا البيئية وغياب ثقافة بيئية

(31) مـجـمـوعـة باحثين، الاصلاحات في العراق .... ، مصدر سبق ذكره ، ص 42.

وعليه، ينبغي تسخير قدرات الدولة الوظيفية في توظيف قدرات المجتمع وقدرات الدولة عبر استيعاب مختلف مكونات المجتمع في مؤسساتها، سواء بشكل مباشر عبر الإنخراط في مؤسسات الدولة او بشكل غير مباشر عبر الانخراط في القطاع الخاص الذي لابُدَّ للدولة العراقية والنظام السياسي العراقي أنْ يقيمه ويسنده لاستيعاب الطاقات الشابة العاطلة عن العمل ، وبذلك يحقق هدفين :

الأول: استيعاب المجتمع وحل مشكلة البطالة، والثاني : دعم مؤسسات الدولة

من خلال استنهاض القطاع الخاص وتوجيه الى ما يحقق وفرة اقتصادية وهي خطوة أولى للخروج من مأزق الاقتصاد الريعي واذا ما حققت الدولة ذلك تكون قد حققت هدفين في آن معا، وهما تحقيق توزيع عادل للموارد بين مكونات المجتمع المختلفة من ناحية، ومساواة في توفير الفرص واستيعاب مؤسسي للمجتمع في مؤسسات الدولة من ناحية ثانية ،

دعم مؤسسات الدولة من خلال استنهاض القطاع الخاص

وهذا بدوره ينعكس على بناء الإستقرار ويتولد في الوقت نفسه، الإحساس بالإنتماء المشترك طالما كان النظام السياسي يلبي طموحات وحاجات الجميع دون تمييز على اسس دينية أو عرقية مذهبية، وهو ما يعني تحقيق الدولة لقدرتها الإندماجية لمختلف مكونات المجتمع في مؤسساتها ومشاريعها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يدفع الأفراد الى التمسك بها والدفاع عنها بوصفها المشترك العام الذي يجمعهم ويحميهم ويلبي احتياجاتهم[32].

وبناءً على ذلك، هناك مرتكزات أساسية ينبغي على الدولة ارسائها وبنائها لتحقيق المسار السليم للعملية السياسية في هذا المضمار ابرزها :

1. وجود اقتصاد قوي ومتين في دولة غير ريعية .
2. التظاهرات الجماهيرية هي علامة مضيئة أعادت للنظام السياسي حيويته ونشاطه .
3. الاصلاح يبدأ من القضاء واصلاح المفوضية المستقلة للانتخابات والهيئات الأُخرى .
4. الاصلاح يجب أنْ يكون في المؤسسات وليس في استبدال الأشخاص .
5. التظاهرات اثبتت حقيقة ترسيخ ممارسة المعارضة السلمية والابتعاد عن العنف .
6. التأكيد على أهمية التداول السلمي للسلطة واعتباره قاعدة مقدسة وثقافة راسخة .
7. منظمات المجتمع المدني والنخب الثقافية لها دور في انضاج الوعي الجماهيري .
8. البرلمان العراقي لابد أنْ يتحمل مسؤولياته في المراقبة والتشريع .
9. التأكيد على الإرادة الوطنية الصلبة في المطالبة بالإصلاح .
10. الاصلاح يبدأ من اصلاح التعليم[33] .

وعليه ، يمكن القول، أنَّ الطبيعة التفاعلية التي ولدت في الإقتصاد السياسي العراقي من خلال الجمع بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية والإنفتاح الإقتصادي لم تنجح في تعزيز احداهما الاخرى بل ادى الى العجز الديمقراطي والاحادية

(32) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الأصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،مصدر سبق ذكره ، ص 97 .

(33) محمد الادريس ، تقرير عن : ندوة (البيئة والتنمية المستدامة بالعالم العربي نماذج ومقاربات) 2015 ، في مجلة المستقبل العربي السنة (38)،العدد (444) ، شباط / فبراير 2016 ،ص 208.

المفرطة للاقتصاد وعدم القدرة على التنوع في الموارد والإفراط في الاعتماد على النفط وعائداته المالية . وبجانب ذلك ، أنَّ اللامركزية التي شرعت الادارة الدولية للاقتصاد العراقي بتطبيقها ، اتت بمخاطر جمة من ضمنها سطوة القوى المحلية أو الوطنية التي زادت من هشاشة الدولة وأدت الى ارتفاع تكلفة الحكم وتشتت السلطة والموارد المالية والمنافسة وإرتباك المسؤوليات والتوترات الانفصالية، وترهل الهياكل الإنتخابية، وعدم المساواة في التنمية بين الكيانات اللامركزية وتآكل القوة المركزية، وهذا جعل الاقتصاد العراقي عاجز من أنْ يحقق أي ديناميكية تكاملية في النمو سواء على الصعيد الاقليمي والدولي بل وحتى المحلي[34].

ثالثا: الشباب دور فاعل لتحقيق التنمية :-

يعد الشباب القوة الحيوية الفاعلة لأي مجتمع، حرباً وسلاماً، سياسة واقتصاداً، ثقافةً ومجتمعاً، وحقاً ما يقال دائماً ان الاستثمار في الشباب هو استثمار في مستقبل الأوطان . وقد برز دور الشباب عالمياً كقوة فاعلة، فضلاً عن كونهم أساس عملية التنمية والتقدم الاقتصادي ، فهم يعدون قاطرة النمو . ولا شك في أنَّ تمكين الشباب يحتاج الى بنية تحتية مواتية في العديد من المجالات، وظروف سياسية واجتماعية واقتصادية مناسبة، كما أنَّه يحتاج الى قدرات شبابية مؤهلة، خاصة إنَّ اكثر من نصف الشباب في الدول النامية في حالة امية، كما أنَّ مراحل تحقيقه لا يمكن أنّ تتحقق في فترة وجيزة، وإنْ كانت بعض مراحل قابلة للإنجاز السريع، كما إنَّه يحتاج لإرادة سياسية وطنية قادرة على تحقيقه، من خلال تبني سياسات ووضع استراتيجيات لترجمة طموحات الشباب الى واقع [35].

وعليه، فإنَّ هجرة العقول العربية الى البلدان الغربية تفرز آثار عدة سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي، ولا تقتصر هذه الاثار على واقع ومستقبل التنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية فحسب ولكنها تمتد الى التعليم في الوطن العربي وامكانيات توظيف مخرجاته في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية [36].

وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تخفق البلدان العربية في بذل الجهود اللازمة لجذب علمائها وفنييها ذوي المهارات العالمية والدقيقة في حين نجحت دول أُخرى في ذلك ؟ السبب في ذلك يكمن، في أنَّ الدول العربية تفتقد ما يمكن أنْ يطلق عليه « مشروع التنمية المتوازنة والشاملة « والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والانتاج العلمي، ومن ثم فان الخطوة التي تشكلها هجرة العقول العربية على الخطط التنموية العربية تتطلب ايجاد حلول للحد من هذه الظاهرة وفي هذا الصدد لا بد من وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة الكفاءات،

(34) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص ص 134-135 .

(35) مجموع باحثين، حميد فاضل واخرون ، الاصلاحات في العراق .... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 43 .

(36) سهام جبار شهاب ، الادارة الدولية للاقتصاد السياسي في العراق منذ عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية العدد (74) تموز 2018 ،ص 107 .

وينبغي أن تشارك في وضعها كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة من خبرات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية . وتقوم فلسفة هذه الاستراتيجية على مفهوم ربح الكفاءات . من أجل تحويل هجرة الكفاءات من جيل الشباب خاصة الى ربح الكفاءات وبالتالي جعل هذا النخب نافعة لجميع الاطراف، الدولة الموفدة والدولة المستقبلة والمهاجر[37].

وعليه، ينبغي العمل على تعزيز حرية الفكر الشبابي ورعاية عقله بتعزيز نشاطاته ومحاربة من يعمل على تقويضها مع تشديده على ما، يتطلبه الامر من حرص قانوني ودستوري على استقلاله فضلاً عن توجيه بحوثه ناحية انتاج المعرفة بكل حرية، مشيراً أنَّ العقل سيد نفسه لارتداده الى ذاته بواسطة النقد، وإنَّ مواجهة العقل لا تكون الا بالعقل ، وهو ما ينعكس ايجاباً على الحركية المعرفية والثقافية للمجتمعات ويزكي نسبة الحقائق والحاجة الى تضافر القوى الانسانية الاخرى – خيال ، حواس ، رغبات – في سياق البحث عن الحقيقة [38].

وعليه، لكي يكون للشباب دور فاعل في تحقيق التنمية، ينبغي وضع استراتيجيات وطنية لتمكين الشباب وتأهيلهم وتعزيز فرصهم في تولي المناصب القيادية ، والعمل على تمكينهم اقتصادياً من خلال توظيف طاقة الشباب في عملية التنمية . وهناك محاور وسياسات وأفكار عامة تتضمنها استراتيجيات الشباب في دول العالم، منها ضرورة أن تشمل هذه الاستراتيجيات جميع التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، واستجماع طاقات الشباب وتوحيدها نحو الأهداف العامة، وتوظيف هذه الطاقات بأفضل السبل نحو هذه الأهداف بحسبان قضية الشباب جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة . فضلاً عن ضرورة تشجيع مشاركة الشباب في مختلف مجالات المجتمع وتعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب وبناء كوادر حزبية شعبية واطلاق حرياتهم وفقاً للقانون والدستور وضمان التمثيل العادل لهم في برلمانات العالم للدول وتنشيط دور وزارات ومؤسسات الشباب عبر العالم، وتعزيز قيم المواطن لدى الشباب ومواجهة التعصب الديني والإثني واضطهاد الأقليات والتمييز ضد المرأة وكذلك حتمية اشراك الشباب في عملية التنمية بحسبانهم هدفها واحداث وعي سياسي ومجتمعي يحرك طاقات التغيير الثقافي وتنشيط الذاكرة القومية باستحضار حقائق التاريخ الوطني كمخفزات لاستنهاض الهمم وللحفاظ على هوية الأوطان فضلاً عن الوعي بالقضايا المصيرية بما يحقق ايضاً التواصل بين الأجيال [39].

(37) ابو بكر الدسوقي ، الشباب فاعل دولي جديد يتحدى العالم ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (211) ، يناير 2018 ، المجلد (53) ص ص 50-51 .

(38) حسين عبد المطلب الاسرج ، هجرة الكفاءات العربية الى الدول الغربية : نعمة ام نقمة ؟ ، مجلة شؤون عربية ، الامانة العامة لجامعة الـدول العربية ، العدد (168) ، شتاء 2016 ص 109 .

(39) المصدر نفسه، ص 110-111.

الخاتمة

مما تقدم نتوصل الى مجموعة من التوصيات ابرزها :

لتحقيق مرتكز للتنمية ينبغي أنْ يكون هناك نهضة شاملة وحركة إبداعية تبدلنا جذرياً .ولكن ماهي معايير هذا التبدل الجذري ؟

إنَّها باختصار تلتقي في معيار أساسي واحد : هو معيار القدرة الذاتية ، فجميع علاتنا الحاضرة تنبعث من علة ام هي العجز ؟ عجز ازاء الطبيعة تجاه مطامع الغير وتسلطاته ، وعجز في وجه اهوائنا وعصبياتنا ، وعجز عن الخلق والابداع. ولعل الإنتقال من حالة الإنفعال الى حالة الفعل في مختلف جوانب حياتنا: من الخضوع الى السيادة في السياسة والدفاع ومن التبعية الى السلطة الذاتية في التحكم بمواردنا الاقتصادية ، ومن التفكك الاجتماعي والقومي الذي ييسر الهيمنة علينا الى التضامن والتكامل والإلتحام الذي يولد وينمي كفاءاتنا الخلاقة ، ومن التوهم السائب والمسبب الى العقلانية المنضبطة الضابطة ، ومن الارتخاء الخلقي والاداري الى الاعتزام الناظم المحنك وبكلمة : من كل ما يغري القوى المسيطرة بنا ويرسخ سلطتها علينا الى كل ما يبعث فينا الطاقة على الصمود على توجيه مصيرنا كأمة وعلى اثبات وجودنا وثقلنا اثباتاً واقعياً في الساحة العالمية.

وضع الخطط اللازمة والكفيلة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وخصوصاً اختلال الهيكل الانتاجي واختلال هيكل التجارة الخارجية المترابطين فيما بينها ، فضلاً عن وضع الخطط الكفيلة بمعالجة الفقر والبطالة من قبل الجهات المعنية وخصوصاً وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي والسعي الى تطبيقها على ارض الواقع من خلال التنسيق مع كافة الوزارات والدوائر المعنية ، فضلاً عن تحفيز وتنشيط القطاعات الإقتصادية الأُخرى وخصوصاً الزراعة والصناعة والسياحة وذلك من خلال انشاء صندوق سيادي توضع فيه ايرادات النفط ويكن بشكل تدريجي أي تقليل الاعتماد على النفط ويحقق العدالة مابين الاجيال من ناحية ويحقق التنوع الاقتصادي من ناحية اخرى ، فضلاً عن تفعيل دور الضرائب وذلك من خلال اصلاح الادارة الضريبية وادخال الحاسب الآلي وحصر المكلفين وتفعيل الرسوم الكمركية ورسوم الخدمات بشكل عام وفرض الغرامات على المتهربين وغيرها وذلك من اجل تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة ، وهذا له آثار ايجابية تتمثل في إستقرار الإنفاق العام ومن ثم استقرار الناتج المحلي الاجماعي بالأسعار النفطية ، فضلاً عن اقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتوفير ما تحتاجه هذه الصناعات من تمويل وتدريب واستشارات وغيرها عن طريق اقامة حاضنات الأعمال التي تؤدي الى رفع قدرة وكفاءة تلك الصناعات على

الانتاج والمنافسة داخلياً وخارجياً في القطاعات الاقتصادية كافة ، وهذا ما يؤدي الى تحقيق التنوع الاقتصادي ، فضلاً عن تسهيل الاجراءات التي تجعل القطاع الخاص (الوطني والاجنبي) يقود حركة النشاط الاقتصادي وهذا يعني إنَّ القطاع الخاص سوف يقوم بالمزيد من الأبنية السكنية وغير السكنية والانشاءات والآلات والمعدات والآثاث وغيرها ووسائل النقل وغيرها ، مما يعني ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت ويحقق التنوع الاقتصادي.

يناط بالحكومة بأنْ تراعي بناء نموذج للإقتصاد السياسي في البلاد يقوم على حماية العقد الاجتماعي وعلى النمط التفاعلي بين العوامل الاقتصادية والسياسية في البلاد يقوم على حماية العقد الاجتماعي وعلى النمط التفاعلي بين العوامل الاقتصادية والسياسية او يخلق عدالة اجتماعية ومساواة في الفرص الاقتصادية ، حتى يقلل من فرص الاصطدام الداخلي او المطالبة بالاستقلال، وهو أمر يتطلب مراجعة شاملة لكل ما قامت به الهيئات والفرق والجهات الدولية في تثبيت الاقتصاد العراقي لإنَّ اغلب الإجراءات كانت تهدف الى الإنفصال عن العراق واخماد حدة التوترات، فضلاً عن ذلك، فإنَّ طريقة ادارة الاقتصاد السياسي والابتعاد عن الهدف المؤسس والشروع بتقوية الدولة للسيطرة على العنف خلق الاستقطابات بين المكونات والتغريب للاقليات الإثنية الأُخرى، لأنَّ المسؤوليات العامة والادارية في الحكومة العراقية تحولت الى تمثيل إثني أو قومي . فضلاً عن ذلك، فان الديناميكيات الموروثة في المجتمع العراقي لم تكن تتقبل أن يتحول اسلوب الإدارة من المركزية الشديدة والمواجهة الى إدارة قائمة على تحمل الفرد لمسؤولياته وفق المنهج الليبرالي . لأنَّ الممارسات الدكتاتورية وافرازات الحصار خلقت مجتمعاً منهكاً اقتصادياً غير قادر على ادارة مسؤولياته . فضلاً عن ذلك ، فإنَّ التدخل الدولي المباشر بادوات شتى منها العسكرية بقصد اصلاح وتكييف اقتصاد الدولة لا يعد صورة ناجحة إن لم تتوافر قناعات داخلية تكون أدوات للاصلاح الاقتصادي . فضلاً عن مطالبة المنظمات والدول التي شاركت في رسم مسار الاقتصاد العراقي الى معاملة تفضيلية للعراق أو تخفيف للأعباء التي ترتبت على سياساتهم وتحمل المسؤوليات في احياء الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تشجيع بيئة الاعمال التي تفضل الإنتاج والإبتكار بدلاً من الموارد الريعية وإعادة هيكلية الشركات الجديدة والتغلب على الآثار السلبية للمؤسسات القديمة

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يعد ظهور الحركات الإجتماعية العالمية نتيجة منطقية لعدم قدرة الدولة الوطنية على معالجة المشكلات الاجتماعية في الإطار الوطني ؟

حقيقة الأمر، يكمن قصور التصورات التي تقابل الدولة بالمجتمع في اطار علاقة تضاد وتنازع في أنَّ كلا الفضاءين يتضمن عوامل تكامل في الوظائف أكثر مما يتضمن من عوامل التعارض، إذ يقومان على علاقة إتكاء متبادل يحتاج فيها كل طرف الى الآخر لأداء وظائفه، حيث لايمكن الحديث عن دولة قوية بمجتمع ضعيف والعكس صحيح ومن هنا تعتبر الشبكات الإجتماعية العالمية، وحتى الداخلية، تشكل دعامات اضافية للدولة في أدائها وظائفها، ولا سيما مع ظهور تحديات عالمية جديدة لم تعهدها الدولة الوطنية من قبل، وتفرض مشاركة جميع الفاعلين غير الحكوميين وتعاونهم مع مؤسسات الدولة الوطنية لمواجهتها

واذا كان ـحد اهم مثالب النظم التسلطية، هو اقصاء بعض القوى والفاعلين الرئيسيين عن المشاركة ، فإنَّه من المهم في عملية الانتقال أن يتم تصميم نظم الانتخابات والتمثيل بما يضمن مشاركة الجميع ويعطي لهم فرصة الاسهام في صياغة القواعد الجديدة لتنظيم الحياة السياسية وبما يحقق التزامهم باتباع هذه القواعد ، وقبول نتائجها . ويتطلب تحقيـــــــــــق هدف الاندماج توافر مطلبين رئيسيين :

- مهارات التفاوض والقدرة على التوافق لدى القيادات السياسية : ففي النظام الديمقراطي، فان الخصم السياسي ليس عدواً ولكنة منافس شرعي من حقه طرح وجهة نظرة . ويتطلب ذلك من القادة ادراك أهمية الوصول الى حلول وسط واشراك الآخرين في السلطة واتخاذ القرار .
- حدود استخدام السلطة: تتصل هذه النقطة بحدود السلطة التي ينبغي أن تلتزم بها الحكومات في المرحلة الإنتقالية فالديمقراطية هي نظام يحدد كيفية اختيار شاغلي السلطة ويضع الحدود على استخدامهم للسلطة التي اختارهم الشعب لممارستها، فهو نظام يقوم على دعامتين اساسيتين، الأولى تعطي سلطة الحكم للاغلبية، والأُخرى تحمي حقوق الاقليات وتصونها . لذلك، فإنَّ من المخاطر المهددة للانتقال الديمقراطي هو ممارسة السلطة دون حدود، بما يهدد مصالح قوى اجتماعية أُخرى مما يدفعها الى الخروج على قواعد الديمقراطية .

ومن جانب آخر، فقد اعتادت الدولة الوطنية العربية الاعتماد على اجهزة الأمن والمخابرات، بشقيها المدني والحربي في تقديم حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية . عزز من ذلك المنحى دوماً إنَّ عدداً كبيراً من الدول العربية تمتلك مؤسسات عسكرية تتمتع بقدر كبير من الإستقلالية والحصانة فضلاً عن التمتع بشعبية وشرعية، منذ الاستقلال عن الاستعمار منتصف القرن الماضي . كان هذا

هو منحى النظم السياسية في مصر وتونس وسوريا واليمن والجزائر والمغرب والسودان، وبشكل أقل في ليبيا والأردن ولبنان ودول الخليج وقد أثبتت هذه السياسات فشلاً ذريعاً في مواجهة الكم الكبير المتراكم من المشكلات الإجتماعية والاقتصادية فضلاً عن السياسية . ومن هنا ، قامت ثورات الربيع العربية لتكسر شوكة الامن وسطوته ، ولو مؤقتاً .ولعل أهم درس من دروس ثورات الربيع هو ضرورة تقديم الحلول السياسية على نظيرتها الأمنية وهو ما يعنـــي اتباع سياسات تعد على الاستيعاب والدمج والتعددية والحوار وتفضيلها على القمع والعنف بحسبانهما وسائل الهيبة . وفي هذا السياق، نجد أنَّه ربما باستثناء تونس، فلا تزال دول الربيع العربي تفضل وتقدم الحلول الأمنية وتستبعد بل وتشوه نظيراتها السياسية، ينطبق ذلك بشدة على الوضع في مصر واليمن والسودان فضلاً عن دول الخليج العربي وعليه، فإنَّ الازمات السياسية والاقتصادية من جانب، وضعف القدرات المؤسسة والتبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للخارج وارتفاع حدة الصراعات الداخلية، من جانب آخر ، كلها عوامل من شأنها فتح المجال للتدخل الخارجي وبشكل أكثر تجريدا وعمومية، يشمل السياق الداخلي – للتدخل العوامل المحلية، ومواقف الحكومة وغيرها من الفاعلين على المستوى المحلي التي يكون من شأنها استدعاء التدخل الخارجي، وزيادة احتمالات حدوثه وتقليل أوجه ممانعته . وفي هذا السياق، توجد تصنيفات محددة لمصادر ومظاهر الإنكشاف أمام التدخلات الخارجية ، لكنها تنصرف في النهاية الى تآكل احد المقومات الأساسية الثلاثة للدولة وهي: الشرعية السياسية على اقليم محدد، والقدرة على توفير الأمن داخله، وحمايته في مواجهة أي تهديدات خارجية، وقدرة الدولة المستقلة على توفير الرفاه المادي للمواطنين، وخلق حد أدنى من التوافق بينهم حول عناصر هوية جمعية، بما يعزز رغبتهم في العيش المشترك والحكم المؤسسي.

قائمة المصادر:

اولا- الكتب العربية

1. حميد السعدون ، التقنية السياسية والتحديث : العالم الثالث ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2011 ، عرض الكتاب من قبل د. نادية فاضل عباس ، في مجلة دراسات دولية ، العدد (53) تموز 2012 ، ص 217-218 .
2. ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1 ،2010 ، ص 93
3. نجيب عيسى ، سوق العمل وازمة التشغيل في لبنان : اقتصاد المعرفة كمدخل

لاستراتيجية الخروج من الازمة ، بيروت : دار الفارابي ،2018 ،ص 371

ثانيا – الكتب الاجنبية :

1- Imad Salamey,The Decline of Nation-States after the Arab Spring:The Rise of Communi-Tocracy ,London:RouTledge, 2017,p,146

ثالثا - المجلات والدوريات :

1. اسماعيل الشطي ، حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، السنة (39) ، العدد (448)،حزيران /يونيو2016 .
2. حسين عبد المطلب الاسرج ، هجرة الكفاءات العربية الى الدول الغربية : نعمة ام نقمة ؟ ، مجلة شؤون عربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد (168) ، شتاء 2016.
3. خميس حزام والي ، فلسفة الحكم : بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد (68) كانون الثاني 2017.
4. عبد الزهرة فيصل يونس ، الافاق المستقبلية للتنمية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (38) ، العدد (446) نيسان / ابريل 2016.
5. عبد السلام بغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) المفتوحة ، مجلة دراسات البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العدد (1) حزيران 2017.
6. عبد الغفار شكر ، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الاخفاق التنموي والديمقراطي والامني ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (39) ، العدد (448) حزيران / يونيو 2016.
7. مجموع باحثين ، حميد فاضل واخرون ، الاصلاحات في العراق .... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، في : نافذة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، الاصدار الاول ، 2016.
8. محمد صفى الدين خربوش ، شروط الرحيل : هل استنفذت « الدولة الوطنية « العربية قدرتها على الصمود ، العـــــدد (209) يوليو 2017، المجلد (52).
9. محمد مندور ، البعد الاقتصادي للحفاظ على التراث ، السياسة الدولية ، العدد (210) اكتوبر 2017 ، المجلد (52) .
10. محمد ناجي محمد الزبيدي وحامد عبد الحسين املح ، تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي ، في مجلة الفرات ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ،العدد الثامن ، شباط 2017 .

11. معتز محي عبد الحميد ، ادارة الملف الامني ومكافحة العنف والارهاب ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد (35) كانون الاول 2017.

12. وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العـــــــــــــــددان 41-42، ربيع 2014 .